(يونيو) ١٩٦٧[٢٧]. ويذكر ان منظمة العمل الدولية كانت قد اصدرت في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ قرار ادانة لسياسة التمييز العنصري وخرق حقوق وحريات النقابات التي تمارسها اسرائيل في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى. وجاء في البند الثالث من القرار دعوة إلى: (أ) استعمال جميع الوسائل المتوفرة في منظمة العمل الدولية لوضع حد فوري لهذه المخالفات والممارسات التمييزية؛ (ب) اتخاذ جميع التدابير القادرة على ضمان حرية وكرامة العمال العرب في المناطق المحتلة[٢٨]. وفي سنة ١٩٧٦، اثار مندوبو الدول العربية قضية التمييز العنصري الذي تمارسه اسرائيل بحق العمال العرب في الارض المحتلة، فعينت منظمة العمل الدولية لجنة تحقيق قامت بجولة، بعد ان رفضت اسرائيل استقبالها، إلى كل من سوريا والاردن واستمعت الى شهادات عمال فلسطينيين عن التمييز الذي يمارس بحق العمال على صعيدي الاجور وظروف العمل. وعلى ضوء التقرير الذي قدمته اللجنة، في اعقاب انتهاء جولتها، قررت المنظمة ادانة اسرائيل لسياستها العنصرية وجمدت عضويتها إلى ان تنصاع للمواثيق التي وقعت عليها[٢٩]. وفي خريف العام ١٩٧٨، اثار مندوبو الدول العربية ايضاً، في مؤتمر دولي في جنيف، ما تمارسه اسرائيل من تفرقة عنصرية تجاه العرب في الاراضي المحتلة، فاصدر المؤتمرون قراراً ادانوا فيه سياسة التمييز العنصري الاسرائيلية ودعوا الى مقاومتها. وقد تبنت الامم المتحدة، بدورها، وبأكثرية ساحقة، قرار مؤتمر جنيف في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨[٣٠].

موقف البرلمان الاتحادي الدولي من قضية فلسطين

وكان للبرلمان الاتحادي الدولي (Union Interparlamentar)، المنظمة التي ضمت في اطارها في العام ١٩٧٦ نحو ٧٤ دولة، مواقف مؤيدة بين العامين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، ناصرت بها الحقوق الفلسطينية والعربية. ففي ختام اجتماع للمنظمة عقد في نهاية العام ١٩٧٣ في جنيف، صدر قرار تضمن ثلاث نقاط، هي: (أ) ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة واعتبار الانسحاب اساساً لاحلال السلام؛ (ب) التأكيد على الحق الثابت لكل بلد باستعادة اراضيه المحتلة بكل الوسائل المتوفرة؛ (جـ) ربط التسوية العادلة الواجب تحقيقها باحترام شرعية حقوق الشعب العربي. وفي ربيع العام ١٩٧٤، في طوكيو، وافقت اكثرية اعضاء البرلمان الاتحادي الدولي على قرار ينص على وجوب انسحاب اسرائيل من كل الاراضي المحتلة في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ووجوب تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ووجوب توقف اسرائيل عن جميع الاجراءات التي من شأنها تغيير معالم القدس التي كانت عليها قبل العام ١٩٦٧، والاعتراف بالمنظمات المؤهلة الممثلة للشعب الفلسطيني. كذلك، قبل وفد المجلس الوطني الفلسطيني بصفة «عضو مراقب»، في اجتماع كولومبو العام ١٩٧٥، ووفق، على هذا الاساس، على حضور الوفد الفلسطيني جميع المؤتمرات التي يعقدها البرلمان الاتحادي الدولي.

وتواصلت المواقف المناصرة للحقوق الفلسطينية والعربية من قبل المنظمة الدولية المذكورة في مؤتمرات عديدة لاحقة، ابرزها:

١ ـ في مؤتمر لندن، خريف العام ١٩٧٥، الذي حضره الوفد الفلسطيني، فشل مندوب اسرائيل في اقناع المؤتمرين بالغاء قرار مؤتمر كولومبو، ثم نوقشت القضية الفلسطينية وصدر قرار يتناول الحقوق العربية، والفلسطينية بشكل خاص، من ٧ نقاط هي:

ـ وجوب التنفيذ الفوري لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي حول الشرق